



سِيرُ الزَّمَانِ

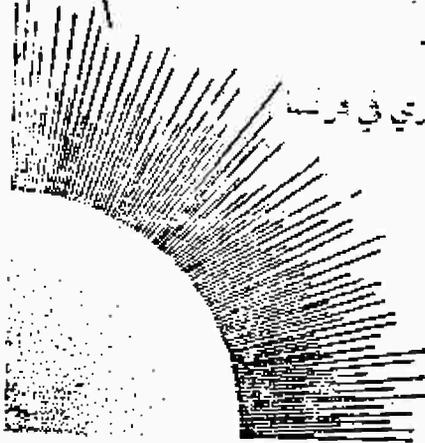
أعمال المفكرة ووحدة الأمم

للدكتور شهيد

سيرة الأتجاه الاقتصادي

في بريطانيا

الإصلاح الدستوري في فرنسا





العوامل المعنوية

ووحدة الامم

للإمام محمد عبده الرضى شيخنا

﴿ الفن والوطنية ﴾ لا ادل على ان الوطنية شعور داخلي وفيض معنوي من التفاعل القائم بين الفن وحب الوطن ، فكم من وطنية خاملة يقطنها عبثية العاعر وقومية ذابلة انقضت ألمان المنين ، وكم من فن ميت احبته الانتصارات في الحروب واذب صامت انطقته افعال الابطال المجذنين ، والفن من الاصل ميزة وطنية خاصة تنفرد بها الامة بل هو عصارتها والافراز الداخلي من غندها الصم الذي يوظف انتباهها الى نفسها وشعورها بحوزتها ، في حين تكون العلوم والمعارف وقتاً على جميع الشعوب ، فترى العامل الميكانيكي في المجاز مثلاً يتلذذ بدرس السيارة وتفكيكها والاطلاع على سرها كما يتلذذ العامل في سويسرا ولكنه لا يرى لغة في شمر السويسريين كما يراها ابناءؤها . ذلك لان الفن نتيجة افعال الامة مما اصابتها من الاختبارات الخاصة بها على ظهر سفينة الحياة ، فاذا كان البحر هادئاً كان الفن سهلاً حلس التباد والاعمال كان هائجاً مضطرباً تتخلله الاقليات والثورات ، فلا عجب والحالة هذه ان يكون كبار اهل الفن من كبار الوطنيين وذلك للمهبة الروحية التي يقومون بها من الافصح عن الهواجس التي تجول في انشدة الامة التي يتصور اليها . قال الاستاذ (بايندر) وتوقف عظمة اهل الفن على طاقتهم ان يقدموا للمجتمع موضوعات طنحت بافعالها انفسهم وان يشرحوها للقوم من وجهة نظرة الشريك المسلم لا من وجهة نظر المشاهد المحايد ، يعني اذا اراد الفنان والاديب ان يقصحا عن مواهبها خير الافصح فعليها ان ينتجها الموضوعات المعاصرة جهد الطاعة ، وهذا هو سر الفن جميعاً ، وعليها ان يرضها من الرجحة الوطنية لان روح الامة تتطلب الافصح والتجلي بطريقتها الخاصة واسلوبها الممتاز

وحدث لنا اننا لما كنا في الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٤ دعينا الى حفلة اقامتها بعثة هندوكية في احد مسارح نيويورك وفيها شغف ماسعنا اعضاءها بمنشجات روحية من اغاني (اليبدا) الشعرية الجيدة مع دفن مقدس غاية في الاحكام كانت تتوسل به الراتعة الى الآلهة الهندوكيين ، وكان ال جاني عين من اعبان الاميركيين الحريصين على العرب ونهضهم فقال لي اذا كان عندكم فن من النغنون الجميلة فهاتوه ال هنا لانه يكون خير دعاية تبشوها لتفضيتكم ولاظهار المرى المعنوية التي تربط افراد امتكم ببعض وتدلون الاجانب بواسطته على ما في بلادكم من السخيرة الروحية الاديبة . فاذا كان هذا فعل الفن في ايقاظ اعجاب الاجني بنا فما اخرجنا اليه في ايقاظ اعجابنا بانفسنا - بوطننا وبمجدودنا وبأوضاعنا وتاريخنا

ولما كانت الوطنية في الاصل كما قلنا شعوراً داخلياً متأصلاً في اصمات النفس فهي تحتاج الى التثاق ليفصح عنها ويبرزها بدورها الثبات وثوبها القوي ، وهنا يتجلى فضل اللغة على النهضة الوطنية لانها هي المادة التي يستمين بها الفنانون من أهل الادب . وقد قال أهل التنج من علماء فلسفة التاريخ ان الامة التي ليس لها شعراء وملحنون وكتّاب متأجرون وغيرهم من أهل الفن تعرف سراعاً ما لم تحصل على ما يعادهم بطرق اخرى

ونكون قد اغفلنا مسألة جوهرية في بحثنا هذا اذا نحن لم نمر هنا الى بعض المتحجرين منا ممن جعلوا دينهم محاربة الفن ، وقد يتلس لهم المرء بعض المذر عند ما كانت ستائر الجهل مسدولة على النهضة الحديثة في ديار الغرب والادوار الخطيرة التي مثلها الفن فيها ، ولكن ما عذرهم اليوم والام تجمعهم شبكة وثيقة من ثقافة لا يتعدى على أحد ان يحيط بمجملاتها . ثم ان هذه الحياة ثقيلة على المرء الحساس مع كل هذه الفنون الخلابية ، فليت شعري ماذا يكون الحال لو نجمع هؤلاء المنحجرون خردونا منها ؟ ألا يصبح المجتمع جيلئد شيباً محلقة درس عقيم او مجلس نواب جامد غلب على اعضائه الناس ؟

﴿المجد والوطنية﴾ زداد الامة تصلياً وتماكياً بقدر ما كان لها من مجد غابر تمت اليه بانسابها فالابطال المتقدمون من افرادها ممن دوخوا الممالك ومصروا الامصار ووطئوا اسبابك الخيل عروش الملوك هم النواة التي تجتمع حولها مشاعر الافراد وتتعاون بواسطها عقولهم وتخصص لها لرادتهم . وكذلك شأن من كان لها من العلماء المرزبين والمفكرين المتفوقين والشائين العبقريين وستار الرجال من افرادها ممن تركوا وراءهم في المجتمع المادي والعقلي والروحي دويماً وآثاراً صافئة من النهضة والاعجاب ، وقد كان للعلماء الراشدين في هذا المضمار ولن اختاروا من اهل القيادة والزمامة من الار في تكوين العرب عامة والمسلمين عامة ما لا يتطلع العبر الى محوه . وصحبتك الحال في تلك الشهور التي اثارته هندس النيل في القرون الوسطى بلعبها وأجها وفنها من أبي الطيب المتنبي وابي العلاء المعري وابن رشد وابن تيمية الى ابن خلدون ، ومما نوره من الامثلة الحديثة في العالم العربي على شأن الرجل العظيم في تكوين الأمم ان لللك فيصلاً أفاد الجامعة العربية ليسر في حياته فقط بل بعد عامه ايضاً . فالأم التي اقيمت له في طول البلدان العربية وعرضها وعددت فيها مناقبه والمثل الاعلى الذي وضعه نسب عبقريه اثارته موجة من الانتباه الى القرابة بينها لم يشهد التاريخ مثلها منذ دهور ولا مرء ان الحضارة للعربية التي اصبورت واخضر عودها في الشام والاندلس ومصر والعراق والقمرات التي طرقت اوربا من جانبيها الشرقي والغربي ما فتئت موضوع شعرائنا وكتابنا ورواد الاسلح فبنا منذ دب فينا وهبنا القومي . ذلك لأن تذكير الامم بعجدها القار بصور مقولة هو اشبه شيء بتوجيه نظر الفرد الى عظمة آباه وجسوده بولده الأتمة واحترام النفس والابتعاد عن القتل والمسكنة

(١) الألم والوطنية (٢) رأينا البلدان المعهودة على أحرارها وانفاضة لتصالح الاجنبية والتمسوة
 بمراشف الاستثمار تشمر بالكثير من الاشتراك في العواطف التي تعني في صدور انبائها. فاذا كان
 وراء هذا العامل السلي القائم في الكراهية والنفرة من المستعمرين الطفيليين عوامل اخرى ايجابية
 من العوامل الوطنية التي عرضها لها ازداد تأثيره فكان من اكبر الدواعي الى توحيد الجبهة ، لا جرم
 اننا رأينا الحجة التي تعانها فلسطين من وعد بننور الجائر مثلاً تحدث في الأقطار العربية الأخرى
 اقتياد يبلغ حد المشاركة ، وكذلك الحال في الظهير البربري الذي اعلته فرنسا في المغرب الأقصى
 لتفصل البربر عن اخوانهم العرب ، وقد امتلأت الصحف السيارة بالاحتجاجات على المستعمرين من
 أجله وعقدت الاجتماعات في شتى البلدان لاهوار الصخب والسخط مما دلنا على شدة التماسك بين
 أبناء العربية. ومما لحظه علماء الاجتماع ان الافراح المشتركة هي مثل الدواعي المؤدية الى الضور
 بالمجد تسع على الوطنية حلة من الزهو والابهة في حين تلقي عليها الآلام المبرحة ستاراً حالكام من
 فكند وغم وتنفث فيها ما داهم الاستاذ (بايندر) شعوراً تصورياً من حيرة واسرار ، ويصاب أهل
 الآلام بمرض الاكثار من التشكي قد يبلغ حد (المحتربا) في المرأة العصبية مع اقلال من العمل
 يحمل صاحبه في حكم المقعد ، ولحظنا في بعض الأحيان افراطاً عظيماً جداً في التشدد بالعظمة
 المدفونة تحت الثرى والتمدح بالماضي والافاضة في ذكر محامد الجدود حتى ضاق صدرنا كما يضيق
 صدر كل احد بالفقير الحافي الذي يحمل ديدنه في الحياة التثني بما كان «للرحوم» جده من الاحذية ا
 وليس من مصلحة الامة في شيء ان يجعل المثل الاعلى للنشء الحديث الرضي بالانتساب الى العظمة فقط
 اننا نجد الآباء والجدود ونفني على محامدهم الصحيحة وطنيتنا الناهضة ولكنتنا لن نعيدهم ،
 ويكون ثارغاً من كان خالياً من جميع المزايب الا ما يدعيه من كرم المحمد
 ولعل الموسيق العربية وما فيها من آثات وآهات وبكاء واحزان ورجيع وحنين هي الدرء
 المعبر عن الالم المتأصل في شعوب العالم العربي ، وقد ينحط هذا الترحج في بعض المنين حتى
 يصير تخشاً ويفقد جميع اسباب الرجولة ، ولم يصب فنا الموسيقي بعصية أحكبر من تلك البذعة
 المبثثة الثقيلة للنعنة الباردة التي يكررها المغني في كل محفل وهي « يا ليلى » فليت شعري متى
 يزول الظلام عن الافق فيلمع الشرق بنور الفجر ليصبح المغني « يا نهاري » ؟ والالم نافع ما يبي
 حافزاً للعمل منبهاً لعزة النفس ولكنه متى صار أداة للتسول والاستجداء والاستعطاف وعلامة على
 القنوط فهو حنجرة الصدر ساعة الموت . وقد بقيت الموسيقي التركية الى السنين الاخيرة على هذا
 النمط ولكن الانقلاب السياسي المطير الذي تناول تركيا من بعد الحرب اخذ يحدث اراً ظاهراً في
 ألحانها فلا يمضي زمن طويل حتى تتخللها اصوات شديدة تردد اصوات فمعة السلاح في صقاربه
 وكرك صوريتلاً منها في صدور سامعيها لمان يعكس عن وميض سيف الغايزي وقنايله المتفجرة
 وقد ناب الاستاذ (بايندر) على أهل البلدان النسيطة المهزقة استعمالهم التورية والتمويه في كلامهم

وتجنبهم الصراحة حتى في أبسط الامور فلما انك سألت الواحد منهم عن صحة زوجه او عن صمته او عن الحدث السياسي المنتظر اجابك جواباً مطلقاً من كل قيد وربما اصعبه باشارة ذات معنى او بهز انككتف . ودهي ان مثل هذا الموقف يحمل الظالم على حساب المظلوم بليداً او غداراً في حين يتهم المظلومون اميادهم بكل انواع الجناية ويعيون كما قال (نيتشه) الى التعلق بأخلاق العبيد لحماية انفسهم وللاحتفاظ بالثقة الباقية من حرمتهم القومية ^(١)

وقد لحظنا شيئاً آخر في بعض بلدان العالم العربي غير ما اشار اليه الاستاذ (بايندر) وهو ما يدعو الى الاحتراز كثيراً ويستحق أصحابه الاستنكار الشديد لانه يطبع في نفس الاوربي فكرة سيئة عن المشتغلين بالقضايا العامة ، فقد اعتاد بعض ابناء البلاد انهم اذا ظهروا على المسرح امام الجمهور ابداوا من النطرف في الوطنية الشية الكثير فهم لا يفاوضون مثلاً - اذا كان هنالك حديث مفاوضة - الا اذا اتى الاجني بقضه وتضيئه في البحر ، ولكنهم متى خلوا بهذا الاجني تسمه اظهروا من اللين « والكياسة » ما كانوا يعدونه على المسرح خيلة عظمى في الآخرين ، فظروف الذي رفضوه في الوطنية أمام المدعيرين الآخرين بحجة قلة الغذاء والنسم قبلوا في المحلوة محله كسرة من الخبز ، ومثل هذا الموقف المداجني المحزني يدعو المحتل الى تجنب الامة والطمع في الافراد يقوم بمسامتهم للحصول على ما يمتقد انه متعذر مع الشعب

الوطنية تعصب للوطن **✪** نحن نعرف هنا بمتهى الصراحة ان التربية الاممية الحرة وما يلازمها من نظرة صحيحة عامة وعقيدة تعاونية مشتركة هي تربية لا تنفق والتعصب على انواعه في شيء - سواء في ذلك التعصب الديني والتعصب الجنسي والتعصب الوطني - ولو كانت الامم صحيحة لا يفكر بعضها في احتثار بعض وتسخيره لغاياته الحقيرة لتفقدت الوطنية ركناً من اعظم الاركان التي تعتمد عليها وهو ركن التعصب . وطالما قلنا ان التعصب الديني في القرون الوسطى كان السور الوحيد الذي يحمي ذمار الجماعات لان الرابطة الدينية كانت اساس ارتكازهم ومبنى حوزتهم وقد حل محلها في القرون الحاضرة عند معظم الامم الرافية التعصب الوطني لان الوطنية اصبحت اساس هذا الارتكاز ، فالوطنية بهذا المعنى اذن دين من الاديان . وقد تصدر من بعض كبار الوطنيين المتخلفين بالعلم والنباهة والاخلاق افعال واعمال لتمجيد الوطن تكاد تكون في نظر العالم الحكيم السمع هزوا وسخرية ولا تنقل سخافة عن بعض الذين جعلوا دينهم في الحياة وصناعتهم في كسب المماش الظمن المنكر في الاديان جميعها الا الدين الذي وجدوا عليه ابقاهم عرضاً ، فن ذلك ما كان يزعمه قادة السياسة البريطانية من ان الله ارسل انكترارحة للعالمين ، وكان الامبراطور غليوم يزعم انه مرسل من الله على رأس الامة الجرمانية لقيادة العالم ، وما حازت امة امة اخرى الا اعلنت على رؤوس الاشهاد يوم شهر الحزب ان الله انحاز الى جانبها ، ومن اعجب المظاهر الوطنية الصخيفة ان

(1) Major Social Problems, p. 213

كتب الفرنسيين في تاريخ العلم والادب والسياسة تنسب كل اختراع او ابتكار او اكتشاف الى رجل من الفرنسيين حتى لو ان فرنسيا استبدل بتفاحة (نيوتن) رمانة مثلاً ما جعلوا ان ينسبوا اليه ناسوس الجلاذية محتجين بأن الرمانة غير التفاحة ! وفي احد الكتب الجرمانية المنتشرة في الايدي كثيراً عبارة مضحكة عن ميزة اللغة الالمانية وفضلها على غيرها ذكرها الاستاذ (بايندر) وهي « ان الفرنسي يتبع في كلامه كما يقع الخنزير والانكليزي ينخر من انفه نخرًا ولكن الجرمانى هو الوحيد الذي يتكلم » وسئل احد المبشرين وهو يستعرض المعجزات والخرافات الواردة في الكتاب المقدس وما لها من الشأن في تأييد دينه عن كرامات الاولياء في الاسلام فقال هذه من عمل الشيطان وأما تلك فن عمل الرحمن !

لقد رجعت الى نفسي وحالت عقيدتي في التعصب فوجدتها تنحو هذا النحو من الاستهجان وهذا ما يجب ان يتصف به كل من كانت له زعقة علمية مجردة عن الهوى ، بيد انني وبالإسف مرفم على القول بمنتهى الصراحة ان التعصب الوطني قد يكون العلاج الوحيد الذي يتخذ امتان برائن عبدة المادة من المستعمرين المستترفين ، وانني اسف هذا الدواء على مريض مني كما يصفه كل طبيب فبري يرى مثل هذا الخطر المهلك محدقاً بالمرض الذي يداويه . لا جرم ان الامم المتغلبة على امرها تبالغ في شأن لغتها وطاقتها وتعالجها وتعالجها وأدبها وفنها وجمال بلادها بمبالغة تتجاوز المعقول في بعض الاحيان كما ذكرنا سابقاً وتنب عن المستعمرين بعين مجهرية فتذكر عيوبهم ومساوئهم وتكره ابناءها بهم وبالروائح المنبثثة من اوضاعهم لان دواء الاقاي في نظرها حبة لي الرجلة من منظر هذه الاقاي والحرف من انيابها غريزة طبيعية

وكانت كلتا مؤمن وكافر في عصر التعصب الديني سبب رعدة عند الامم لما يحدث مدلولها في الاذهان من النفرة المستكرة ، واسترغم الدول الاوروبية للمستعمرة اهل البلدان المنهورة على جعل كلمة افرنجي في لغتهم سبب رعدة ايضاً لانها تمثل في اذهانهم تلك المغارم والمظالم التي شهدناها بام العين فلا يحق لاحد ان يجادلهم او يجادلنا بها . والبعض المتوارث يزداد شدة باستمرار النواهي التي احدثته وينتهي بالانفجار المظهير عند حدوث الشرارة الاولى

﴿ التنازع الاقليمية خطر على الارتقاء ﴾ لقد أيدنا في هذه المقالات « الجامعة العربية » تأييداً كلياً وابتعدنا عن السياسة الاقليمية او المرضية ابتعاداً كبيراً لسبب اجتماعي يعد في المقام الاول وذلك لما عرف عند علماء الاجتماع من ان الارتقاء يسير سيراً حثيثاً متى كان للانفراد المتحددين وجهات نظر يختلف بعضها عن بعض وميزات خاصة متباينة في حد ذاتها ولكنها لم تبلغ في تباينها هذا حد النفرة او ما يدعو الى التفتت بل هي مشدودة برابط الوطنية الوثيق ، فاذا ما طلبنا تنظيم الشعوب العربية وتقريبها بعضها من بعض فلا نغني ابداً اننا نريد طبع افرادها على غرار واحد بل نريد ان يترك للفردي فيها مجال تظهر فيه ميزاته الخاصة ضمن الوحدة العقلية الاجتماعية الشاملة ،

والفرد الواحد لا يخرج عن دائرة الجرد التي يأمن فيها ولا يشعر بالخوائف التي تبعثه على الحركة والعمل إلا بالاحتكاك بغيره من اختلاف مزاجهم ووزن خصلهم ، فلو قدر له ان يعيش دائماً بجانب من م على شاكلته بحيث يطابقهم ويطاقونه حقراً وتزويلاً لم يتغير ولم يتغيروا ، وهذا التباين الفردي هو سر الجلاء الذي يكتبه اهل السياحات من يختلطون بالام الاخرى ويمزجونها ، والميزات الفردية الخاصة التي تطبع صاحبها بطابعها الممتاز لا تيسر الا في الامم الكبيرة ، فقد رأينا اهل القرية الصغيرة اكثر تشابهاً واتساقاً فيما بينهم من اهل المدينة الكبيرة لئلا كانوا اقرب الى الجرد والسير في الحياة على غمط واحد حقناً من الزمن

وهذا ما حمل كبار الوطنيين في الامم العظيمة الناشئة على محاربة السياسة الاقليمية وما تؤدي اليه من اقتصرار على البقاع الموضعية ، ويكون من الضرورة الاجتماعية قاصمة الظهر ان يقتصر زعماء البلدان العربية كل منهم على خدمة القطر المحلي الخاص الذي يعيش فيه ويمثل شأن الخصائص الموجودة في الاقطار الاخرى ، ولقد اساب الاستاذ (بايندر) المخرج حين قال « ليس للام الصغرى او المظلمة حرمة مقدسة ومياسماً سياسة وضيفة غالباً تكاد تكون على نسبة مساحة ارضها بالضبط والعطايا التي تتحف بها الانسانية هي مادة لتسليية الام الاخرى غالباً »^(١) وقد حمل كرهه لمثل هذه الام الصغيرة على التمسك بأهداب مذهب النشوء وتنازع البقاء وبقاء الانسب فلا رجعة في قلبه لمن ليس في طاقته ان يخلع بقوة ذراعه نير الاستعباد ، والضعيف محكوم عليه بالخضوع والتسفير سواء كان انساناً ام حيواناً ، لاجرم انه يأبى ان يمد يد المساعدة للمتعهد الذي لم تنبت له اطراف يقوم عليها ، فليذكر متمولو الاستقلال وشعاعو الحزبية هذا الكلام اللاذع وهذه العبرة البالغة . ثم ان هذا التباين المعقول في الميزات الفردية لا يأتي بالثمرة المطلوبة من التقدم والارتقاء بحيث تتولد من الاحتكاك بين الافراد المتباينين شرارة النهضة الا اذا كان هنالك تربة وطنية تتحلى من اساسها بالتسامح الداخلي وسعة الصدر وبعد النظر بحيث تستطيع مع الزمن تعريف العاطف والطامح من خصائص ابناء العشيرة **الارادة العامة والوطنية** وقد مجتمعت عوامل التجانس التي ذكرناها جميعاً المادية منها والمعنوية ولكن الجماعة المرذانة بها لا تولف الوحدة المنشودة ، وذلك لفقد عامل اجتماعي خطير عليه المعمول في توحيد الافراد وهذا العامل هو تنظيم هؤلاء الافراد في داخل الجماعة تنظيمياً يجعل لهم رأياً تاماً وارادة شاملة مرتكزة عليه ، فكل شعب مهما بلغت فيه عوامل التجانس من الظهور لا يحسب وحدة ما لم يفكر تنكيراً واحداً ويعزم جزءاً واحداً ويرد ارادة واحدة — ولا عبرة بالشعوذ الذين خرجوا على الجماعة وانشقوا عن الدولة . ويمجرنا هذا الكلام الى البحث في الزمامة وضرورة افراد باب لها لأن هذا التنظيم المعنوي الذي جعلناه من الوحدة هو عمل الزعماء والسرا الذي تبني شخصيتهم عليه ، حيث لا توجد زمامة صحيحة لا يوجد رأي عام خبير ولا اداة عامة صادقة

(1) Major Social Problems, p. 216.

سبل الانتعاش الاقتصادي

في بريطانيا

بحث في تاريخ السنوات الثلاث الاخيرة

الانتعاش الاقتصادي الذي اصابت بريطانيا في السنوات الثلاث الاخيرة ، مثل بلوغ على ما آر
الزمامة المنكبة في عصر تكاد تكون آتية الاضطراب والاختناق . اذ قلما يزور لندن زائر في هذه الايام
من دون ان يحس بأنها مدينة لا تحيّم على صدرها اشباح القلق والخوف من المستقبل . فلندن اكثر
العواصم رخاء في العالم اليوم ، يستطيع الاحصائي ان يثبت ذلك بالارقام تتناول الثروة العامة واتساع
نطاق العمل ومتدار ما يستهلك من المروض . ولكن الزائر الاجنبي لا يحتاج الى برهان ، ذلك انه
يحس عند وصوله الى لندن بطمأنينة لا يحس بها في العواصم الاخرى . فانه اذا قدمها من برلين
شمر بفرح يطلق لسانه في تناول المشكلات العامة بكلام هاديء صريح . واذا جاءها من باريس لمسي
حوادث الشغب وانباء الارتكاب وشبح الاضطراب محموراً على مجلس النواب . اما اذا أتاه من
قاصية الولايات المتحدة الاميركية فانه يرى فيها امة متمتة الطمأنينة والثقة بالنفس

الآن لندن ليست نموذجاً لسائر المدن والمقاطعات البريطانية ، ففي شمال بريطانيا وويلز مناطق
اكتسحتها الفقر وقلب عليها القنوط . ولكن بريطانيا بوجه عام اصابت انتعاشاً ملحوظاً ، أعاد ألقاً
من التمالق للعمل وتر من حمرة الثقة رماد الاشمكاء واليأس

من الاقوال الشائعة ان البريطانيين اذكروا هذا الانتعاش بتركم القوى الطبيعية تعمل فعلها .
ونحن لا نندي ولا المنجم يندري مدى ما كانت نصيبه بريطانيا من الانتعاش لو أنها حقيقة تركت
القوى الطبيعية تعمل فعلها اي لو أنها امتنعت عن انشاء الحكومة القومية ، والخروج عن قاعدته
الذهب ، وإحاطة أسواقها بمواجز جبركية ، وخفض دخل المولدين ثلاثين في المائة بعملية تحويل
القروض ، وتشجيع الزراعة بتنظيمها وامتدادها بالاعانات المالية

ان تاريخ الشعب البريطاني من سنة ١٩٣١ الى الآن يشبه بتاريخ رجل فرد من بعض الوجوه . قال رجل
يحكم في شؤونه المختلطة احكاماً متباينة فيكون بعض احكامه غاية في الحكمة ويكون البعض الاخر اغشباطاً
فتواتبه الاقدار فيدرك به الامل المنشود كله او بعضه . كذلك القرارات التي اتخذتها الحكومة
البريطانية في خلال هذه السنوات الثلاث . فقد كان بعضها بالغاً منتهى الحكمة والحماقة ، وكان
البعض الآخر مما آتته الاحوال باقصاب الهدف . بل ان واحداً منها على الاقل كان اشبه ، بحال الفقير
البائس آتى على آخر فلس عنده ، ثم اساب في ارضه كثرأً ثمناً

فنبشأ بالحدث الذي مهد له الخضميل النجاح . وليس الحظ هاملأ يصح أن نقصد في درس التاريخ الاقتصادي . فالكشف عن منجم ذهب ، يؤثر في معبر بلاد او مقاطعة بأسرها . ولكن الكشف عن المنجم امر لا يمكن التطلع فيه ، وخاصة في بلاد لم يمدن فيها الذهب من قبل . فيكون كشفه حينئذ مرهوناً بالخطأ الى حد بعيد

فإذا حدث في بريطانيا ؟ كانت الحكومة القومية قد انشئت للدفاع عن قاعدة الذهب . وكان لستر مكديونلد قد اثار مخاوف البريطانيين بحديثه عن ملايين الماركات تدفع لقاء طابع بريد واحد ، في عهد التضخم المالي في ألمانيا . وكان الحائل الوحيد بين بريطانيا والتضخم ، مبلغ ما في خزائن بنك انكلترا من الذهب ، وتوازن الميزانية البريطانية . اما احتياطي الذهب في خزائن البنك فكان قد ومن لقاء القروض التي عقدت في باريس ونيويورك لسد مطالب الدين طلبوا سحب اسوالمهم من انكلترا وكان ميعاد توفية هذه القروض قد اوشك . وكانت البلاد لا تملك زيادة في صادراتها على واردها لشترى بها فرنكات او دولارات لتوفية ما عليها . ولم يكن للخرمة البريطانية اموال في الخارج ولا سبيل لها الى الحصول عليها الا باللجوء الى ما يملكه الافراد الانكليز من الاموال في البلدان الاجنبية . نعم كانت الحكومة البريطانية قد عمدت الى مثل هذا العمل في خلال الحرب ، اذ كانت الزراعة الروسية تبعث على البذل . ولكن اعادته الآن وسير الحوادث يندر بالحرب المالي ، متعذر او مستحيل . فاذا بعثت انكلترا بما تملكه من الذهب لتوفية هذا الدين ، فقدت لندن مكانتها المالية العالية . واذا عمز البنك عن توفية قروضه حقر بين البنوك

ما العمل ؟ لا مكديونلد بدري ، ولا وزير ماليته بدري ، ولا رجال وزارة المالية يدرون

ما كادت بريطانيا تخرج عن قاعدة الذهب حتى انهج اليها جدول من الذهب ، من نوع غير منظر . ثم ما لبث هذا الجدول ان تحول الى حر كبير ، فصب في لندن في خلال سنتين نحو سبعين مليوناً من الجنيهات . وكذلك استطاع بنك انكلترا ان يوقى دينه لباريس ولاميركا ، قبل ميعاد الاستحقاق ، فأخذت بريطانيا تستعيد مكانتها المالية ، التي هزتها الطرود عن قاعدة الذهب ، وتطلع الناس الى البريطانيين بمحبون بمقتوتهم المالية

على ان هذا الذهب لم يستخرج من منجم جديد ، بل من ضياء عظيم هو بلاد الهند . ذلك ان عشرات من السنين كانت قد انقضت على شعب يربي على ٣٠٠ مليون قصب ، وهو يخزن الذهب . فكان يصرع بعض الذهب أساور وحلياً للنساء ، ويحفظ بعضه سبائك او قوداً مسكوكة

فلما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب ، لم ينفد الجنيه الاسترليني من مقدرة على الشراء لا في بريطانيا ولا في الهند . اي ان قيمة الذهب زادت من حيث مقدرة على الشراء . واصبح خازن الذهب يستطيع ان يخرج ذهباً ويبيعه فيجني من بيعه ربحاً غير يسير . وكان الهنود يحتاجون الى

المال ، فأخرجوا نفوذهم وسياتكمم وصهروا الاساور والحلي ، وبشوا بها جميعاً الى لندن وادركت الخريضة البريطانية في الحال قيمة هذا الانجماء . فأنشأت « حساب التسمية والمبادلة » لتجهز الحكومة بالمال اللازم لشراء الذهب في الهند وفرنقية الجنوبية . نعم كان لهذا الحساب غرض آخر هو منع سعر الجنيه الاسترليني من الهبوط كثيراً او الارتفاع كثيراً ، ولكن غرضه الاساسي كان شراء الذهب ، وقد حقق الغرض على أوفى وجه ، لان المخزون من الذهب في انكلترا بلغ من نحو ستة اطنان ما بلغه في التاريخ . فذهب الهند أقتد بريطانيا من مرقمها العصب

ولكن الهند ما كانت تستطيع ذلك لولا حدوث حدث آخر ما كان في ملكة أحد ان يتنبأ بمحدثه . ذلك أنه لما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب لم يدر أحد ، هل ترتفع أسعار العروض بالتقد الورق او تهبط أسعار العروض بالذهب . فالتجارب السابقة في فرنسا والمانيا وايطاليا كانت تشير الى هبوط أسعار التقد الورق اي الى ارتفاع أسعار العروض بعد الخروج عن قاعدة الذهب ، وهذا يقضي الى زيادة المطبوع من ورق التقد فال التضخم النقدي . ولراجع ان مكندونك كان يرى هذا والأ لما انشأ الحكومة التومية جاءلاً هذها الاول النسخ عن قاعدة الذهب ، ولما بث الخوف في طول البلاد وعرضها من تضخم شبه تضخم التقد في المانيا سنة ۱۹۲۳

الآن ان الحوادث اثبت على غير ما كان يتوقع . ذلك أنه لما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب هبطت أسعار العروض بالذهب ، ولم ترتفع أسعارها بالتقد الورق . وجرت بلدان اخرى مجرى بريطانيا في التخلي عن الذهب كأساس للتقد وانخذت الجنيه الاسترليني اسماً لتقدها ، فأصبح الجنيه في اسواق العالم المالية اقوى من ان تسيطر عليه قوة الذهب . والانكار يجمعون لك هذه الحالة في قولهم ، انهم لم يخرجوا عن قاعدة الذهب ، ولكن الذهب خرج عن قاعدة الجنيه الاسترليني وكذلك احتفظ الجنيه بقدرته الشرائية ، وفي الوقت نفسه خفضت أسعار البضائع البريطانية بالقياس الى شد الامم الباقية على قاعدة الذهب ، فنشطت تجارة الاصدار البريطانية . وهذا كله كان من بواعث اقبال الهند على اخراج ذهبها الخبيو ، وابدال جنيها استرلينية بوجني الريخ من الفرق فاستعدت لندن مقامها المالي بين عواصم العالم

فلما ان « الحكومة التومية » الاولى انشئت في بريطانيا لاقت قاعدة الذهب . فلما اضطرت الحكومة ان تخرج عن قاعدة الذهب ، كانت زعة التعاون التومي وثأيد الوزارة التومية ، قد استأضها الشعب البريطاني ، فاستطاعت الحكومة ان تتقدم الى البلاد في انتخاب طام احزمت فيه كثرة ساحقة . فكان لذلك أثر عظيم في الانتعاش الاقتصادي ، لان الثقة بالوزارة التومية مكنت الشعب البريطاني من اجتياز تلك الايام العسيرة في اواخر سنة ۱۹۳۱ التي تلت الخروج عن قاعدة الذهب وما عقبه من القلق لما يكسسه المستقبل في ثناباه . فلما قازت الحكومة التومية بتأييد البلاد

في الانتخاب العام، مكنتها جمع أعتة السلطة في بعدها من اتخاذ الخطط التي رأتها كقيلة باجتناب
الانهيار بل وإعادة الرخاء

كان الشعب البريطاني ينفق حينئذ أكثر مما يجني . فكان يتتاع في الخارج أكثر مما يبيع . وهذا
الخلل في ميزانه التجاري مضافاً الى المعجز في ميزانية الحكومة ، كان سبب الازمة التي اخذت الامة
البريطانية بخناقها في اواخر سنة ١٩٣١ ، لانها افضيا الى سحب الاموال المودعة في لندن ، وقرار
الحكومة ان تخرج عن قاعدة الذهب . فكان الغرض الاول الذي يجب ان تتجه اليه الحكومة اعادة
التوازن الى الميزان التجاري والميزانية مسا

لم تر الحكومة مسعوبة ما في موازنة الميزانية . بل ان حكومة العمال السابقة كانت مستعدة
لموازنتها وكانت تستطيع ذلك لولا إحصام بعض اعضائها عن الموافقة على تقص الاطانات التي تمنح
للمتعطلين عن العمل . فلما جاءت الحكومة القومية ، ضربت بنأس التوفير ، مرتبات رجال الحكومة
- فنقصت مرتبات الموظفين والتمولين ورجال البوليس وغيرهم - اسوة بمنح العمال المتعطلين

ولم يكن في صلها هذا اي خروج على مبدأ مقرر . غير ان اعادة الموازنة الى الميزان التجاري
احتاجت الى التوصل بوسيلة غير مألوفة عند الانكليز - نعتي انشاء حاجز جمركي تام . ولكن
مسألة الحاجز الجمركي ، لم تُشر في الانتخاب العام صراحة لييدي الجمهور رأية فيها . وارجح انه لو
اثيرت لكان في وسع المعارضين ان يقنعوا الجماهير البريطانية بأن اقامة هذا الحاجز يعني ارتفاع
اسعار الاغذية ، وخصرت الحكومة القومية الانتخاب

لذلك عمدت الحكومة القومية الى صارة كان لها أكبر اثر في فوزها ، اذ طلبت من الشعب
البريطاني ان يمنحها وصاية تامة كما يمنح المريض طبيبة وصاية مطلقة في علاجه . وليس في هذا
التشبيه اي نفوز . لان المعجز في الميزان التجاري كان مرضاً يحتاج الى افعال اسباب العلاج ولو لم
يكن بعضها مألوفاً . فلما فازت الحكومة في الانتخاب طلبت الى مجلس النواب المرافقة على اقامة الحاجز
ففعل . فهذا تدخل صريح من جانب الحكومة البريطانية في فعل اقوى الطبيعية . بل ان جل علماء
الاقتصاد في بريطانيا ، كانوا يذهبون الى انه من الائم افعال الاحواق الصغيرة في وجه الامم
الصناعية . فاقوال أكبر الاسواق العالمية - اي سوق بريطانيا - كان اثماً كبيراً بحسب زعمهم .
ولكن للحكومة البريطانية اقتدمت على افعاله من دون ان تحس بأنها اجترحت اثماً ولا هي اعتبرت
عن ذلك للبلدان التي كانت تعيش في الغالب من بيع منتجاتها في بريطانيا

ولا ريب في ان جانباً من انتماش بريطانيا الاقتصادي ، يعود الفضل فيه الى الحواجز الجمركية
لانها فتحت السوق البريطانية نفسها لاصحاب المصانع البريطانية بعد ان كان اصحاب المصانع الاجنبية
يزاحونهم فيها . ولكن هذه القاعدة التي جنبها بريطانيا لم تكن خالصة . لان اقتصام مقدره الامم
التي تعامل بريطانيا على الشراء ، اصغر عن تقصم في صادرات بريطانيا . الا ان تجارة الصادرات البريطانية

كانت تتماز في ذلك العهد بقص في اعمار العروش خروج الجنيه من قاعدة الذهب . يضاف الى ذلك ان العالم حينئذ بدأ يلمس تحمينا في التجارة العالمية ، فكانت النتيجة التي اسفرت عنها هذه العوامل - اي زيادة تعريف البضائع البريطانية في بريطانيا نفسها ، ورخص المنسوجات البريطانية لخروج النقد الانكليزي عن قاعدة الذهب والتحسين للموسم في التجارة العالمية - ان زاد الطلب على مصانع بريطانيا ، فازداد الطلب على العمال وقل التشغيل . ولعل ابلغ مثل على هذا الانتعاش صناعة الحديد والصلب التي ضعفت حتى كادت تتلاشى ، لشدة المنافسة التي اسابها من المناومات التي تقابلها على البر الأوربي ، فأصبحت بعد التحول الجديد تنتج تسعين في المائة مما تستطيع انتاجه

على ان الحواجز الجمركية ليست حافزاً كافياً للانتعاش الاقتصادي . بل ان الحواجز لا تجدي كثيراً الا في بلاد مستعدة ان تتخل من صادوها بقدر ما تتخل عن واردها . ولا ريب في ان خروج بلدان كثيرة عن قاعدة الذهب سلب البضائع البريطانية بعض الميزة التي كانت تتماز بها في سنة ١٩٣٢ . بيد ان الرأي السائد في بريطانيا الآن هو ان الحواجز افادت واذن فيجب الاحتفاظ بها . على ان ذلك لا يكفي . ولا بد لبريطانيا من ان تعنى باعادة تنظيم صناعاتها ملائمة للنقص في صادراتها . فبريطانيا في الغالب ، تبع ٣٠ في المائة من مصادراتها في الخارج ، ولكن الزيادة في ما تستهلكه السوق البريطانية بعد احاطها بالحواجز الجمركية ، لا يقرب من هذا ولا من نصفه . فالانتعاش الى درجة الرخاء ، عن طريق الحواجز غير مرجح ان لم يكن متعذراً . وقد رى بريطانيا قبل انقضاء زمن قصير ، ان هذا الحماز سوف يصبح سلالة من الابواب ، كل باب منها يمثل معاهدة تبادل تجاري مع البلدان التي يهيم بريطانيا ان تعاملها

وعلى كل حال لا نستطيع ان نملل الا جانباً من انتعاش بريطانيا الاقتصادي بالحواجز الجمركية . وأما الجانب الآخر فيمكن تعليقه بتلك العملية المالية العظيمة التي تعرف باسم « تحويل قروض الحرب » من قروض قائمتها ٥ في المائة الى قروض قائمتها ٣ في المائة فوفر على الخزنة دفع قائمة قدرها ١ في المائة على مبالغ كبيرة من المال كل سنة . وقد كان لهذا التحويل أثر اجتماعي كبير ، الا ان نجاحه كان يقتضي ان ترضى طبقة المستثمرين البريطانيين - وهي غنية وذات حول - بخفض دخلها من الاموال التي تنمرها في هذه القروض ثلاثين في المائة

كالمقدار دين الحرب الذي قائده ٥ في المائة ، التي مليون جنيه . فكان على الحكومة اذا شاءت ان تصحح في عملية التحويل ان تدبر تديراً يمكنها من اقتناع اصحاب السندات ، بأن مصلحتهم تحتم عليهم قبول التحويل . وهذا في ظاهره كان متعذراً ، اذ كيف تستطيع ان تقنع الناس ، بأن يقبلوا مختارين نقصاً في دخلهم يبلغ ثلاثين في المائة ؟ ولكن وزير المالية البريطانية المستر نيل

تسببوا ببيع كل الابداع في معالجة الاسر . وقد آتته الاحوال الاقتصادية العامة في ما فعل ذلك ان الصناعة كانت رابدة حينئذ ، وتحمير الاموال في الخارج لا يقوي ، بل ان الحكومة البريطانية كانت تسي الناس عنهُ . وكان لذلك يتجمع في الخزانة وليس ثمة سبل لتشيده او استغلاله . فقال وزير المالية في ذات نفسه : ان عملية التحويل نصيب النجاح المرغوب ، اذا بدا لأصحاب الاموال ان سبل التشير في البلاد صيقة او غير ميسرة ، وان السندات الوحيدة المأمونة التي يمكن تشير المان بشرائها هي سندات الحكومة البريطانية ، ولو كانت قائمتها يسيرة .

ونظرت الحكومة البريطانية الى الحالة الاقتصادية العامة في بريطانيا ، فرأها يسودها القتام ، فعمدت اولاً الى موازنة ميزانيتها واستعادة مكانها المالية كمقتضى في سوق المال . ثم عمدت الى منع اصدار سندات جديدة الا اذا عرضت عليها اولاً ونالت قبولها . ثم حظرت بيع السندات الاجنبية في السوق البريطانية . ولما كانت واقفة من ان حال الصناعة لا تقوي بتشير الاموال فيها ، لبثت قبلاً تنتظر وهي واقفة من ارتفاع اسعار سندات الحكومة . فارتفعت اسعارها لشدة الاقبال عليها . ومضت في الارتفاع حتى اصبحت نسبة الفائدة الاصلية الى ثمنها الجديد لا تزيد على $\frac{3}{4}$ في المائة .

هنا تقدمت الحكومة البريطانية واعلنت مشروع التحويل ، وقالت انها في تاريخ معين تقبل ان تسدد لأصحاب السندات سعرها الأصلي تقدياً — كان سعرها في السوق حينئذ أعلى من السعر الاصلى — او ان تعطيهم سندات جديدة بفائدة $\frac{3}{4}$ في المائة بدلاً من $\frac{5}{100}$ في المائة . ورجية في اغراء الناس بالتحويل . وعدت ان تدفع للمولين مبلغاً كبيراً معيناً ، لا يكتفي ليعوضهم عما يخسرونه بنقص الفائدة ، ولكنه يفري على كل حال . وارتفعت الحكومة نداهها المتقدم باستفزاز الشعور الوطني . ولكن الوطنية لم تكن العامل الفعال في الاقبال على التحويل . لان اصحاب السندات قالوا اذا نحن لم تقبل التحويل واستوفينا ثمن سنداتنا تقدياً فاذا فعل بالنقد ولا حيل امامنا لتشهير فكانت النتيجة ان تسعة اعشار اصحاب السندات اقبلوا على التحويل ، والمشر الباقى استوفى ثمن سنداتهم بسعرها الاصلى فكان للبلغ الذي استوفوه مائتي مليون جنيه . وكانت عملية التحويل هذه باعتراف كبار المالىين اكبر عملية مالية في التاريخ . وما لا ريب فيه ان احوال الصناعة والاقتصاد حينئذ صاعدت وزير المالية في تحقيق غرضه . ولكن ذلك لا ينقص من البراعة التي االج بها الموضوع . فلمعتر سرون وزير مالية الهام ، كان يرغب قبل ذلك كل الرغبة في تحويل قروض الحرب ، ولكنه لم يحاول لئلا بالخسران ، لأن الاحوال لم تكن مواتية له حينئذ .

بقي علينا ان نبين اثر هذا التحويل في انتعاش بريطانيا الاقتصادي . وهذا اثر يبدو في ناحيتين الاولى ان النقص في عيب الدين العام افضى الى نقص يسير في ضريبة الدخل . اما الناحية الثانية وهي اهم من الاولى فارتفاع اسعار السندات المأمونة مجازاة لسندات الحكومة . فارتفعت كذلك قيمة السندات المحفوظة في خزائن الشركات الصناعية البريطانية . وكانت نتيجة هذا انتعاش الصادات . ذلك ان اسعار السندات

كانت قد هبطت عند حدوث الازمة فخطر أصحاب الصناعات ان يحولوا جانباً من ربحهم في الصناعة لتفوية خسارتهم في ما كانوا يجمعونه من السندات. فلما تمت عملية التحويل، وجد أصحاب الصناعات ان قيمة سنداتهم قد زادت، فتمكنوا من تجديد مصانعمهم او توزيع ارباح على مساهمهم . وهذا افضى بدور ال زيادة الطلب على الآلات من صناعتها من ناحية ، والى زيادة المال المتداول الناتج من توزيع الارباح على المساهمين ، من ناحية اخرى

وقد يتعذر على الباحث ان يعين نصيب الحواجز وصميلة التحويل والتحسين الاقتصادي العام في انتعاش بريطانيا . ولكن يرجع ان نصف انتعاش بريطانيا الاقتصادي يعود الفضل فيه الى عملية التحويل في قروض الحرب ، وهو النصف الاخرى ، لانه ينطوي على بزور الانتعاش الصحيح ، حاله ان التحسين الناشئ عن الحواجز الخركية ، محدود في اوره ومداه

اما انتعاش الزراعة البريطانية فلم يكن حاملاً اساسياً في الانتعاش العام ، مع ان مقدرة الزراع الشرائية قد زادت زيادة لا بأس بها . وانما يهنا ان نشير اليه لانه مرتبط بشخصية رجل يقولون ان الدهر يمد له مكلن المصغر في سياحة البلاد لعني المتمر ولتر الثروت ووزر الزراعة . فهو رجل يميل الى التنظيم في شؤون الحياة القومية زراعية وصناعية وغرضه ان يجعل الجزأ البريطاني من الناحية الزراعية قادرة على كفاية نفسها بنفسها . ولتحقيق هذا الغرض نظم الزراع البريطانيين حتى يتمكنوا من منافسة زراع البلدان الاخرى التي تبيع منتجاتها في السوق البريطانية . ولا يخفى ان يفضي عمله هذا الى ارتفاع اسعار الاغذية . فاذا قال له دماء التجارة الحرة ان تجارة الصادرات البريطانية تضعف اذا نقص ما تبيعه البلدان الزراعية في بريطانيا ، رد عليهم ان صناعة الصادرات البريطانية تستطيع ان تبيع الفلاحين البريطانيين متى بدأ هؤلاء يجمعون ربحاً من زراعتهم . وقد انشأ المتمر الثروت نظماً تعاونية للحصولات الزراعية الرئيسية خاصة بتنظيم الانتاج والبيع وتعيين الاسعار . وما على جنات الفلاحين الا ان يأتوا اليه جماعة جماعة ويعمروا عن رقتهم في وضع نظام خاص تشكل جماعة منهم فيضع لهم مشروعاً ثم يعرضه على البرلمان ويفوز في الغالب بالقراره . فالسمر الثروت اشبه ما يكون الآن بدكتاتور سوق الاطعمة في بريطانيا ، فانه اذا وجد مثلاً ان ما تصدره الدمارك الى بريطانيا من لحم الخنزير ينقص ما ينتجه الانكليز انفسهم منافسة قوية يصدر اندازاً الى الدماركين برحوب نقص ما يصدرونه والا طبقت عليهم نظام الحصص ، فيفضي هذا في الغالب الى اتفاق ودي قائم على اساس من التبادل . وله في بريطانيا معجبون كثيرون يرون فيه رئيساً للوزارة البريطانية في المستقبل . اما مقاوموه فجمل مقاومهم له تسند ال انه يعوق القوى الطبيعية عن ان تعمل فعلها . ولكن البريطانيين برجع تام يدركون الآن انه اذا زكت القوى الطبيعية تقفل فعلها فضت على الزراعة في بريطانيا قضاة مبرماً

فرنسا والاصحاح الدستوري

بحث تاريخي دستوري

في أكتوبر سنة ١٩٣٢ كتب اليسوفاستون دو مارج مقدمة لكتاب أصدره الشيخ موريس وروينير عنوانه « المساوي الدستورية ومشكلة التقيح ». قال فيها : — ان فرنسا تتوق الى السلم الداخلي توفقا الى السلم الخارجي ، ورغبها الشديدة هي ان تجد وسيلة تمكنها من تحقيق السلمين معا . ان نتيجة من هذا القبيل لا يمكن الحصول عليها من دون تعديل شرائعنا الدستورية ، لانها هرمت كانهرم كل الاشياء ، ويجب ان تعدل حتى تتلاءم مع الاحوال الجديدة السائدة في حياتنا العامة .

وقد يبدو للباحث ان اقل تعديل في الدستور الفرنسي ، يجعل النظام البرلماني ، اعلى مكانة وأصلح حالا مما هو الآن . وموطن الضعف في النظام البرلماني الفرنسي ، انما هو في منح سلطة عظيمة لمجلس النواب . ف رئيس الجمهورية ، هو من الناحية النظرية ، رئيس السلطة التنفيذية ولكنه في الواقع ليس الا صرقة . ورئيس الوزارة هو رئيس السلطة التنفيذية الفعلي . ثم انه واعضاء وزارته مسؤولون امام مجلس النواب ، وفي السنوات الاخيرة اصبحوا مسؤولين امام مجلس الشيوخ كذلك .

ومجلس النواب الفرنسي ، مؤلف من احزاب كثيرة ، قيل انها سبعة عشر حزبا في المجلس الحالي وقد تزيد . والفرق بين الحزب الواحد ، والحزب الذي الى يمينه او الى يساره ، قد لا يكون إلا سيرا ، ولذلك يقتضي انشاء الحكومات القومية ، انشاء كتل مؤلفة من طوائف من الاحزاب ، لها كثرة في المجلس . فاذا عرضت مسألة يختلف فيها رأي الاحزاب المؤيدة للحكومة ، امترد بعضها تأييده للحكومة فسقطت الوزارة ، فيعهد الى من يستطيع انشاء كتلة اخرى مؤلفة من الاحزاب ، في تأليف الوزارة التالية . وهذا يحصل الى حد ما . ولكن اذا عجز مجلس النواب عن ايجاد اكثرية مستقرة بهض الاستقرار تستند اليها الوزارات المتعاقبة ، تعطب الحالة اي اضطراب ، وتعجز الحكومات عن تصريف شؤون الأمة . وهذا ما حدث في مجلس النواب الفرنسي الذي انتخب سنة ١٩٢٤ ، وفي مجلس النواب الذي انتخب سنة ١٩٣٢ وفي الحاليين ، كانت الاكثرية للاحزاب اليسيرة — الاشتراكيين ، والراديكاليين الاشتراكيين — وفي الحاليين كذلك انشأ هذان الحزبان ائتلافا دعي « كتلة اليسار » Cartel des Gauches في خلال الحزب الانتخابية ، فاستطاعا معا ان يفوزا بأكثرية المقاعد في المجلس . فلما اجتمع المجلس المنتخب فُض الائتلاف ، لان الاشتراكيين يرفضون الاشتراك في حكومة اذا لم يكونوا وحدهم يستطيعون ان يؤثروها من دون ان يستندوا الى تأييد حزب آخر . ولكنهم مع رفضهم كانوا يؤيدون الحكومات التي يؤلفها زعماء حزب الراديكاليين الاشتراكيين على شروط خاصة لكي يظلوا احرارا في امتداد تأييدهم متى شاعوا .

وكانت حكومات الراديكاليين الاشتراكيين تستند الى احزاب الوسط او ما يليها من احزاب اليمين ، اذ تفقد تأييد الاشتراكيين لها وكذلك كانت حكومات الراديكاليين الاشتراكيين — ومن

زمعهم هريو ودالديه — في مجلس ١٩٢٤ و ١٩٣٢ وهنأ باهواه من يؤيدها من الاحزاب ، ومن هنا منشأ التقليل والاضطراب ، وسقوط الوزارات وقيامها ، بين عشية وضحاها اما الاصلاح الدستوري الرئيسي الذي يراه المسبو دوسرج وعلى صغرته تحطمت سفينة وزارته القومية هو ان يمنح رئيس الوزارة حق حل مجلس النواب بعد موافقة رئيس الجمهورية . فالحستور الفرنسي الذي وضع سنة ١٨٧٥ يمنح رئيس الجمهورية الحق في حل مجلس النواب . ولكنه يحتاج في حله الى موافقة مجلس الشيوخ . وقد كان الغالب ان مجلس الشيوخ يرفض ان يمنح هذه الموافقة ذلك ان هناك منافسة بين مجلسي الشيوخ والنواب في فرنسا ، وانجماها المجلسين متعارضان دائماً فاذا اتجه مجلس النواب ، الى اليسار والتطرف ، اتجه مجلس الشيوخ قليلاً الى اليمين والاعتدال او المحافظة . والعكس بالعكس . اي اذا اتجه مجلس النواب الى اليمين والمحافظة اتجه مجلس الشيوخ قليلاً الى اليسار والتطرف . خذ مثلاً على ذلك مجلس النواب الذي انتخب سنة ١٩٣٢ ، فقد كان أكثر تطرفاً من المجلس الذي سبقه ، لذلك اتجه مجلس الشيوخ ، أكثر مما كان قبلاً ، الى المحافظة . ولو أن أحد رؤساء الوزارات الراديكالية الاشتراكية طلب في خلال السنتين الماضيتين ، حل مجلس النواب الفرنسي ، لكان فعل ذلك وهو واثق او متأسل على الأقل ، ان زياداً أكثرية في المجلس . وهو غرض لا يتفق وزعة مجلس الشيوخ للمحافظة ، ولذلك كان يرجح في هذه الحال ان يرفض مجلس الشيوخ التمسك بالحل ، لانه طبعاً لا يرضى ان يرحي مجلس جديد تكون فيه قوى احزاب اليسار اعظم مما هي ومن هنا برى ، ان مجلس النواب الفرنسي ، لم يحل قبل مياد حله الطبيعي الا مرة واحدة ، في خلال تاريخ الجمهورية الفرنسية الثالثة

فاذا قبلنا هذه الحالة بما يتألفها في بريطانيا ، وجدنا ، ان رئيس الوزارة البريطانية ، ان يطلب الى ملك البلاد حل مجلس النواب والملك تقاً يرفض ذلك الطلب . فاذا احست وزارة من الوزارات البريطانية ، انها أخذت تتقدم أكثرية التي تستند اليها في المجلس ، أو اذا اختلفت مع المجلس على خطة أساسية من خطتها او تشريع مهم ، يرمي الى اصلاح معين تقيم له الوزارة شأنًا كبيراً ، — لان المجلس لا يدري حقيقة ما يطلبه الرأي العام فيحدد هذا التشريع — طلب رئيس الوزارة حل المجلس واجراء انتخاب عام ، على أساس المسألة المختلف فيها . فاذا كان الرأي العام مؤيداً للتشريع المقترح من قبل الحكومة ، أقبل على انتخاب مرشحين في الانتخاب العام وكذلك يعود حزب الوزارة الى المجلس وهو اقوى مما كان ويعاد تأليف الوزارة فتستطيع ان تمر التشريع المطلوب . كذلك فعل بلديون سنة ١٩٢٤ فقد كان له أكثرية في مجلس النواب ولكنه اراد ان يدخل الحاية الحركية ولكن المجلس الذي انتخب قبيل ذلك وكان لبلديون أكثرية فيه لم يكن قد انتخب على أساس الحاية الحركية لذلك رأى بلديون انه لا بد من استفتاء الشعب ، فطلب حل المجلس الى الملك ، فحل واجري انتخاب برطاني عام ، على أساس « الحاية الحركية » فخذل أنصارها اي بلديون واتباعه وانشئت حكومة العمال الاولى برأسة

المستر مكدونالد . وعلى الضد من ذلك تجري الانتخابات الفرنسية العامة في موايد معينة : اى عند ما تنتهي مدة مجلس النواب اى مرة كل اربع سنوات وقد يحدث - وهو الغالب - ان لا يكون على الناخبين ان يبدوا آراءهم في مسألة خطيرة بعينها وقت الانتخاب فينتسج المجال للشعوبدين السياسيين ووعودهم للخلابة . هذا فيما ينطق بالاصلاح الدستوري الاسامي ، الذى يطبه المسيو دومرج ثم هناك نظام الاستجواب في مجلس النواب الفرنسي . فان النواب يجادلون فيه لاغراض خاصة في الغالب ، فيستجوبون الوزير المختص او رئيس الوزراء في اقل مسألة ادارية ، ورئيس الوزراء مشغول عن وزارته بوجه الاجمال ، وقد ينضى الجدل العنيف في مسألة لا شأن لها على الاطلاق ، الى سقوط الوزارة وحدث اضطراب في البؤا السياسية ، مع ان تلك المسألة قد لا يكون لها اى اثر في سياسة الوزارة بوجه عام . ومع ان البلاد تكون راضية عن الوزارة وخطتها

بل ، ان نظام الاستجواب هذا ، غير المتيد بقيد ما ، يصرف النظر عن العناية بشؤون التشريع الخطيرة ، وينضى في الغالب الى التراشق بالتهم والمؤاخذات الشخصية . ولما كان نظام الاحزاب في مجلس النواب الفرنسي ، مضطرباً كالرئيق وبهم الوزارة ان تحتفظ بالاكثرية التي تؤيدها ، اقضى نظام الاستجواب ، الى قسر الوزارة على العناية بموضوعات الاستجوابات المختلفة - واكثرها تافه - وكذلك تراجم ينصرفون مرشحين عن العناية بما هو اهم منها من الاعمال الادارية الخاصة بهم ثم هناك نواح اخرى . فبعضهم يفكر مثلاً في نقص عدد النواب والشيوخ ولا يلحني ان عدد النواب في المجلس الفرنسي ٦١٥ وعدد الشيوخ ٣٠٠ شيخ . يضاف الى ذلك التفكير في منح السلطة التفضائية الحق في التصل في شريعة القوانين التي تمن وهو النظام الذي تدير عليه الولايات المتحدة الاميركية . وقد قرأنا اخيراً ، انه ثبت من تحقيق فضيحة ستافسكي ، ان طائفة كبيرة من النواب تنتظم انتظاماً صورياً في شركات مختلفة ، بقصد ان تستفيد الشركات من قروضهم ومقامهم ، وان هذا العمل اقضى الى ضروب من الفساد والارتكاب ولذلك . يفكر البعض في اقتراح تعديل او سن قانون دستوري ، من شأنه ان يحول دون امثال هذه الفصائح التي تضعف من مقام الحكم الديمقراطي في نفس الشعب الفرنسي . وطريقة ادخال تعديل على الدستور الفرنسي ، هو ان يعرض التعديل على مجلسي النواب والشيوخ ، كل على حدة ، فيقترع كل مجلس على التعديل كأنه مشروع قانون عادي . فاذا وافق المجلسان - كل على حدة - على التعديل ، اجتمعوا في هيئة مؤتمر ، واقترعوا عليه مجتمعين ، والاكثرية المطلقة تكفي لادخال التعديل على الدستور حينئذ

لما ألف المسيو دومرج وزلته القومية في فبراير كمن احد اغراضه تعديل الدستور الفرنسي تعديلاً يتفق ورايه التقدم . ولكن وزراء الحزب الراديكالي الاشتراكي رفضوا تأييده في هذا الصدد خوفاً من ان تقضى الزيادة في سلطة رئيس الوزراء الى تحكيم دكتاتوري من جانب رئيس وزراء ليس في خلق دومرج الديمقراطي . فسقطت وزلته في اوائل نوفمبر وتألقت الوزارة الحالية برئاسة المسيو فلانندان